الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي

Algerian strategy to combat illegal immigration and its relationship to international terrorism

الدكتور/ لخضر رابحي- أستاذ محاضر "أ" جامعة الأغواط

باحثة/ هاجر رشيد- طالبة دكتوراه-مخبر بحث الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الأغواط-

تاريخ إرسال المقال: 2020/05/02 ------تاريخ قبول المقال :2020/04/25

Email :rabhi.lakhdar03@gmail.com

Email:hadjer.rachid47@gmail.com -

ملخص:

إن الهجرة الغير الشرعية كانت ولا تزال تشكل تهديداً امنياً يهدد إستقرار الدول، والجزائر من بينها لا تكاد تسلم من هذه الظاهرة التي جرمتها في تعديلها الأخير لقانون العقوبات، محاولة بذلك وضع سياسة جنائية من شأنها الحد من هذه الجريمة من خلال النص عليها وفرض عقوبات خاصة بها، إضافة إلى وضع إستراتيجيات أمنية من شأنها أن تساهم إظافة إلى الجانب العقابي في التصدي لها.

كما أن الجزائر لم تهمل الجانب الإقتصادي، الذي يعد أحد أهم وأبز المسببات التي تؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة وهذا من خلال خلق إستراتيجيات إقتصادية، لكن وعلى الرغم

من ذلك لاتزال هذه الجريمة تتقدم المشكلات الأمنية في الجزائر، وما يصاحبها من مشكلات تتعلق بالجرائم الإرهابية والجرائم ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، قانون العقوبات، السياسة الجنائية، الإرهاب الدولي.

Summary:

Illegal immigration has been and continues to pose a security threat to the stability of States, In addition to the development of security strategies that will contribute to the punitive side in addressing them.

Also, Algeria did not neglect the economic aspect, which is one of the most important and most important causes that exacerbate this phenomenon, and this is by creating economic strategies, but despite this, this crime still advances security problems in Algeria, and the accompanying problems related to terrorist crimes and related crimes. Link to illegal immigration.

Keywords: illegal immigration, penal law, criminal policy, International terrorism.

مقدمة:

تعد الهجرة غير شرعية أحد المشكلات التي شغلت ولا تزال تشغل إهتمام الحكومات والرأي العام، والتي تثير قلق دول العالم كونها أصبحت تتصدر إهتمامات الدول، لما ينتج عنها من تحديات أثرت سلبا على إستقرارها وأمنها، مما جعل هذه الأخيرة تبحث على الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة بغية الوقاية منها والتصدي لها.

ومما لا يدع مجال للشك أن الموقع الجغرافي للجزائر يجعل منها محجاً للأشخاص الذين يرغبون بالهجرة غير الشرعية إلى الضفة المقابلة من البحر الأبيض المتوسط، سواء من داخل

الجزائر أو الدول المجاورة لها مثل دول الساحل الإفريقي والدل الإفريقية الأخرى مما يأهلها أن تصبح نقطة عبور.

إذ عمدت الجزائر وعلى غرار دول العالم بوضعت مجموعة من الإستراتيجيات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حاولت من خلالها التصدي لها وفق عدة إستراتيجيات: منها القانونية والأمنية وإقتصادية، إذ سعت الجزائر وفق هاته الأخيرة لمكافحة هذه الظاهرة، التي تصاحب العديد من الجرائم مثل: جريمة الإرهاب، وجريمة الإتجار بالبشر، وجريمة المخدرات..إلخ، التي أصبحت تهدد أمن وإستقرار الجزائر.

وعليه ومما سبق، نطرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لمواجهة ظاهرة الهجرة غير شرعية؟، وماهي علاقتها بالإرهاب الدولي ؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: الاستراتيجيات القانونية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والمحور الثاني بعنوان: الاستراتيجيات الأمنية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي، المحور الثالث بعنوان: الاستراتيجيات الاقتصادية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المحور الأول: الاستراتيجيات القانونية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

رغم تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وانتشارها السريع حيث أصبحت الجزائر مصدرة للهجرة غير الشرعية بعد أن كانت نقطة عبور الا أنه ورغم ذلك لم يتضمن التشريع ما يعالج

هذه الظاهرة إلا مؤخرا[1]، اين أصبحت الهجرة السرية جريمة طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008 والذي يجعل "الحراقة" عرضة للسجن لستة أشهر كاملة.

تتم محاكمة "الحراقة" الذين يقبعون رهن الحبس المؤقت وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 8 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري، فيما مضى كان من يتم توقيفه من المرشحين للهجرة السرية يستفيد من إجراء الاستدعاء المباشر وتتم إدانته فيما بعد بالسجن الغير النافذ فيما تتشدد العقوبة بالنسبة للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث تصل العقوبة إلى عشر سنوات.

فالجزائر على شددت العقوبات على مرتكبي الهجرة غير الشرعية (القانون رقم 09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009) من خلال نص المادة 175 مكرر 1 التي جاءت تحت عنوان الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني 2 " حيث تنص المادة على ما يلي: دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20.000,00 دج إلى 6.000,00 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر إقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجنوبية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعمال وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى لتخلص من تقديم الوثائق اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق نفس العقوبة على كل

[1]- محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات والمواثيق الدولية مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد الرابع الجزائر 2011، ص 266.

[2]- عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، عدد 01، 2011، ص 12.

شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مواز الحدود[1]" أي ان المشرع الجزائري جرم المغادرة غير الشرعية للتراب الوطني أياً كانت الطريقة المستعملة في ذلك برا أو بحرا أو جوا وأيا كانت الوسيلة الاحتيالية المستعملة وفي هذا الصدد كيف المشرع الجزائري فعل الهجرة غير الشرعية كجنحة وأفرد له نوعين من العقوبة احداهما الإكراه البدني وهو الحبس من شهرين الى ستة اشهر والأخرى مالية وهي الغرامة من 20.000,00 دج الى 60.000,00 دج.

المحور الثاني: الاستراتيجيات الأمنية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب الدولي

سعت الجزائر الى تكثيف جهودها في حماية وتأمين حدودها البرية والبحرية وحتى الجوية اين وضعت وحدات مراقبة لهذه الحدود وضبطها بغية تنظيم حركة وعبور الأشخاص من أهم هذه الوحدات:

1- قيادة وحدات حراس الحدود GGF:

هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية، إذ تمكنت مصالح حراس الحدود من توقيف مئات الأفراد من جنسيات مختلفة بتهمة الهجرة غير الشرعية، وقد كلفت بـ:

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية.
- جمع المعلومات مهما كانت طبيعتها لسلطة العسكرية.
- مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن وسلامة الإقليم.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية المعدلة والمتممة لقانون العقوبات 09 01،العدد 15 مؤرخة في 8مارس2009،ص04.

- منع والقضاء على أية حركة تهدف الى المساس بأمن الحدود.
- الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد رسم الحدود. [1]

وتكلف في مجال الشرطة بما يلي:

- مراقبة الأشخاص والممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية.
- الوقاية وقمع ما يلي:
- الهجرة غير الشرعية.
- نشاطات عصابات التهريب.
- المتاجرة بالمخدرات.

2- **مصالح شرطة الحدود:** لمصالح شرطة الحدود دورا هاما في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، وهي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

- مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.
- مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة الغير الشرعية والمخدرات والتهريب.
- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.
- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة[2]

[1]- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، الجزائر، 2016، ص 174.

[2]- عمر الدهيمي الأخضر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحةالهجرة غير المشروعة "، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،الرياض ،8 فبراير، ص18

3-**الديوان المركزي لمكافحة الهجرة الغير الشرعية OCLCIC** وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامه:

- مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية.
- مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني .
- مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية.
- مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب.
- وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.

كما أنشأت الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة الغير الشرعية BRIC والتي من مهامها متابعة شبكات الهجرة الغير الشرعية وذلك عبر:

- التعرف والبحث وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون أفراد شبكات الموزعين والناقلين للمهاجرين غير الشرعيين.
- البحث والتعرف وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون الأفراد المزورين لوثائق السفر الموجهة للمهاجرين غير الشرعيين.
- البحث والتعرف وتوقيف ومتابعة بمقتضى القانون للأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية.
- تحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني.
- تسجيل وتتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة الغير الشرعية.

- المساهمة في تطبيق إجراءات ردعية ضد الأجانب الذين هم في وضعية غير شرعية في الجزائر (الطرد والترحيل)[1].

ان هذه الوحدات الأمنية من شأنها ان تساهم في تطبيق الاستراتيجية الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، فالجزائر تسعى الى التنسيق بين الأجهزة الأمنية (حرس الحدود، الجمارك، الشرطة) هذا لان التعاون بين هذه الهيئات قد يساهم بشكل كبير في الحد من ظاهرة التسلسل وتهريب المهاجرين السرين.[2]

إضافة لما سبق فقد تبنت الجزائر سياسة التعاون الدولي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهنا اعتمدت على إستراتيجية تتماشى وطبيعة ظاهرة الهجرة غير الشرعية كونها عابرة للحدود وهذا بالتعاون مع عدة أطراف وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، ومن أهم هذه المبادرات كمبادرة الأوروبية 5+5 والتي جاءت لاحتواء ومحاصرة مجموعة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط وتشمل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا وكذا خمسة دول من الضفة الجنوبية وهي الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا. موريتانيا، إذ كان الهدف منها حسب قمة 2003 إيجاد مقاربة مشتركة وشاملة لمعالجة المشكلة من خلال تعاون حقيقي في مسائل الهجرة غير الشرعية ومسائل الأمن المختلفة.

[1]- احمد طعيبة، مليكة حجاج، الهجرة غير شرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016 على الموقع الالكتروني : https://revues.univ-ouargla.dz تاريخ الزيارة 28 فيفري 2019 على الساعة 20.00 .

[2]- عثمان لحياني، الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية، تاريخ النشر: 2015/04/02م، تاريخ الزيارة: 2019/02/27 على الساعة 17:25: متوفر على الموقع https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/04/02/

إذ ركزت هذه القمة على ضرورة محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاولة الاتفاق على عمل جماعي يضم أيضا الدول الإفريقية التي تنتسب إليها تلك الظاهرة، وبالتالي فالعمل مع هذه الدول هو ضرورة محتمة وذلك من خلال إرجاع المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم شريطة موافقة دول العبور، كما يقترح المشروع أيضا على الدول المصدرة معاقبة الأشخاص الذين انخرطوا في جريمة الهجرة غير الشرعية بالسجن لمدة تتراوح بين 3اشهر إلى 20 عاما وبغرامات مالية، ومن أجل إيجاد حلول عقدت عدة اجتماعات من بينها اجتماع طرابلس2010 وقمة مالطا 2010.[1]

شكلت أحداث 11 سبتمبر2001م، التي نقلت المتوسط وخاصة ضفته الجنوبية إلى أوليات الإهتمام الدولي والأوربي والأمريكي، حيث أصبح الإرهاب والهجرة غير الشرعية من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي.[2]

وفي هذا الصدد ذهب الباحث "**جيرارد شاليان**د" إلى إعتبار الإرهاب على أنه: " عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، ويأتي من داخل الدولة أو من خارجها، وعليه الإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية وإنما يكون غير ذا هدف وأضح بإستثناء الإستلاء على الأموال والمنافع الإقتصادية" .[3]

---

[1]- جمال عرفواوي، "دول خمسة +خمسة اتيحت حلولا للهجرة غير الشرعية" تاريخ النشر: 2010/12/15، تاريخ الزيارة 2019/02/28 على الساعة 22:45 متوفر على الموقع:
http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/12/15/feature-03?change_locale=true

[2]- ناجي عبد النور " الابعاد غير العسكرية للامن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق، جامعة منتوري، قسنطينة أيام 29 و 30 افريل 2008.

3- مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط: واقع وافاق، جامعة منتوري، قسنطينة أيام 29 و30 افريل 2008.

حيث تشهد مناطق جنوب دول الضفة الجنوبية للمتوسط الغربي، تواطؤ بين الإرهابين والمهربين ويتمثل ذلك في العلاقة الكامنة بين الإرهابين والشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين غير الشرعين، حيث أن هناك علاقة مصلحة بينهما، تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن وإستفادة الإرهابين من قسط من ربح المهربين، إضافة إلى ذلك فقد ظهرت هناك شبكات دولية تدعم الارهابين وللمهاجرين غير الشرعين علاقة وطيدة بذلك.[1]

المحور الثالث: الاستراتيجيات الاقتصادية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن تبني الجزائر لاستراتيجية إقتصادية قائمة أساسا على التنمية يعتبر توجها للتصدي للهجرة غير الشرعية، وهذا ما أكده الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والافريقية السيد "عبد القادر مساهل" بأن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطي التنمية التي تعد مركز الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية.

فالعامل الاقتصادي يعد أهم الأسباب التي تؤدي أي الهجرة نحو الخارج، لاسيما البطالة ولهذا تسعى الجزائر لإيجاد حلول من شأنها أن تخفف أو تحد من هذه الظاهرة، من خلال توفير مناصب شغل للشباب ومن خلال أجهزة وطنية تدعم الشباب ومن أمثلة هذه الاجهزة نورد على سبيل المثال:

1- ساعد رشيد واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الإنساني ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية جامعة محمد خيضر بسكرة 2011 / 2012 ، ص 87/85 .

1- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل في تنظيم وتوفير وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة، والتأكد من أن لكل طالب عمل أو مستخدم خدمة توظيف فعالة وذات طابع شخصي حيث تسعى الوكالة الوطنية للتشغيل إلى تفعيل دورها كوسيط بين طالبي العمل والمؤسسات الاقتصادية، سيما في ظل الوضعية الاقتصادية التي تمر بها البلاد[1].

2- برنامج عقود ما قبل التشغيل:

نتيجة لقلة مناصب العمل مقارنة بحاملي الشهادات على إختلاف أنواعها وقصد الحد من ظاهرة البطالة وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل موجهة لحاملي الشهادات العاطلين عن العمل.

3- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: ANSEJ**

تعمل على تقديم اعانات يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب بنسب فوائد مخفضة للذين يسعون الى خلق مشاريع استثمارية تساهم في تشغيل اليد العاملة، كما تشجع هذه المؤسسة كل شكل من الاعمال والتدابير الرامية الى ترقية واحداث الأنشطة الاقتصادية وتوسيعها.

[1]- رشيد ساعد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر في منظور الامن الإنساني، مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 99.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار: ANDI

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تقني وتعتبر أداة أساسية للتعريف بقرص الاستثمار القائمة وتشجيع الشباب من اجل الاستثمار وذلك عن طريق الخدمات والمزايا الضريبية والتي تقدمها والتي تنعكس ايجابا على احداث مناصب شغل[1].

فالجزائر بذلت مجهودا في تحقيق التنمية التي تساهم في تحسين الظروف المعيشية التي تعد السبب الرئيس للهجرة غير الشرعية، فقد شكلت برامج التنمية المختلفة مثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج الهضاب العليا وبرنامج دعم الجنوب والتي كلفت 207 مليار دولار شكلت عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي فعلى مدى الفترة الممتدة بين 1999 و2007 تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره 4% وقد سجلت مصالح المالية العامة فوائض في ميزانيتها طوال تلك الفترة.[2]

الخاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا الى النتائج التالية:

---

[1]- مدني بن شهرة ،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل الجزائرية، الطبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008، ص 285

[2]- دراسة الطالب محمد المهدي شنين والباحث عصام بن الشيخ حول موضوع: "الآلية الأفريقية للتقييم والمراجعة من قبل النظراء"، دراسة للمفهوم وتطبيقه في حالة الجزائر متوفر على الموقع : http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_8316.html تاريخ : الزيارة 2019/02/27 على الساعة 17:45.

- أن السياسة الجزائرية يغلب عليها الطابع الإجرائي أكثر من الموضوعي وهو ما يظهر في الجانب المؤسساتي والأمني الذي حاولت من خلاله تعزيز الحدود بغية التصدي مقارنة بالجانب التشريعي الذي تبناه المشرع الجزائري.
- التشريع الجزائري بقي قاصرا في تجريمه الهجرة غير الشرعية على مادة وحيدة تضمنها قانون العقوبات وهذا الآمر ينعكس سلبا على إستقرار وأمن الدولة.
- إن العلاقة بين الجريمة الإرهابية والهجرة غير الشرعية هي علاقة وطيدة، حيث أن هذه الأخيرة تعتبر مصدر تمويل بشري للجريمة الإرهابية.
- إن تنامي ظاهرة الهجرة الغير شرعية من شأنه ان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين لما تصاحبها من جرائم دولية مثل الإرهاب الدولي .

وعليه نقترح ما يلي:

- وضع منظومة قانونية محكمة من شأنها تعزيز امن و استقرار الجزائر من خلال الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- البحث أولا في أسباب المشكلة ومحالة الموازنة بين الحلول والمتغيرات الحالية التي تحتمها المصلحة الأمنية للدولة.
- ضرورة التعاون بين الدول لا سيما دول المغرب العربي لخلق استراتيجية مشتركة في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية ومنع إرتباطها بالإرهاب.
- منح فرص لذوي الكفاءات من خلال توفير فرص ومناصب عمل تسمح لهم بإثبات قدراتهم.
- التصدي لظاهرة الإرهاب لوضع قيد أمام المهاجرين الغير الشرعين.

قائمة المصادر المراجع:

المصادر:

- الجريدة الرسمية الجزائرية المعدلة والمتممة لقانون العقوبات 09 01، العدد 15 مؤرخة في 8مارس2009.

المراجع:

الكتب:

- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل الجزائرية، الطبعة 01، دار حامد للنشر والتوزيع، 2008 .

أطروحات دكتوراه ورسائل ماجيستير:

- رشيد ساعد، الهجرة غير الشرعية في الجزائر في منظور الامن الإنساني، مذكرة ماجيستير علوم سياسية تخصص دراسات مغاربية قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

المجلات العلمية:

- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع عشر، الجزائر، 2016.
- محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات والمواثيق الدولية مقال منشور في مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد الرابع الجزائر 2011 .
- عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، عدد 01، 2011.

➢ احمد طعيبة، مليكة حجاج، الهجرة غير شرعية بين استراتيجيات المواجهة واليات الحماية، مجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016 على الموقع الالكتروني : https://revues.univ-ouargla.dz

مداخلات ملتقيات علمية:

➢ مصطفى بخوش ، التحول في مفهوم الامن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط " مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط : واقع وافاق ، جامعة منتوري ، قسنطينة أيام 29 و 30 افريل 2008 .

➢ عمر الدهيمي الأخضر، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم في الندوة العلمية "التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة "، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 8 فبراير.

➢ ناجي عبد النور " الابعاد غير العسكرية للامن في المتوسط ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر والامن في المتوسط واقع وافاق ، جامعة منتوري ، قسنطينة أيام 29 و 30 افريل 2008.

المواقع الإلكترونية:

➢ عثمان لحياني، الجزائر تحذر من استمرار الهجرة غير الشرعية، تاريخ النشر: 2015/04/02م، تاريخ الزيارة: 2019/02/27 على الساعة 17:25: متوفر على الموقع: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/04/02/

➢ جمال عرفواوي، "دول خمسة +خمسة اتيحت حلولا للهجرة غير الشرعية"، تاريخ النشر: 2010/12/15، تاريخ الزيارة:2019/02/28، على الساعة 22:45: متوفر على الموقع: http://magharebia.com/ar/articles/awi/features/2010/12/15/feature-03?change_locale=true-

➢ دراسة الطالب محمد المهدي شنين والباحث عصام بن الشيخ حول موضوع: "الآلية الأفريقية للتقييم والمراجعة من قبل النظراء"، دراسة للمفهوم وتطبيقه في حالة الجزائر، تاريخ النشر: 1010/04/21م، تاريخ الزيارة: 2019/02/27، على الساعة 17:45، متوفر على الموقع :
http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_8316.html